

الفاعلون في الحقل المدرسي حسب التشريع الجزائري

أ.زهرة بودهدير

أ. مساعدة بقسم علم الاجتماع

جامعة البليدة

الملخص :

تناول هذا المقال موضوع المدرسة باعتبارها عنصرا أساسيا في المجتمع بالتحليل والتطرق لكل العناصر الفاعلة فيها، والمساعدة على نجاح العمل التربوي، إبتداء من البناء المدرسي وأهمية موقعه، وكذا الإدارة المدرسية المتمثلة أساسا في المدير، والتعرف على أهم النشاطات التي يقوم بها مدير المدرسة الإبتدائية والإكمالية والثانوية . وبما أن المحرك الأساسي والفاعل اليومي للعملية التربوية مع التلاميذ هو المعلم، حاولنا الإحاطة بأهم نشاطاته البيداغوجية و التربوية المسندة إليه في التشريع المدرسي، وبالمقابل ربط المعلم بالظروف الاقتصادية و تأثير الراتب كأهم عامل على نجاح دور المعلم في تربية الأجيال .

Résumé:

Dans cet article nous avons abordé un thème portant sur l'école qui est un élément essentiel dans la société.

Nous avons décrit et analysé l'ensemble des déterminants agissant sur l'école qui contribue au bon déroulement des tâches éducatives.

Nous nous sommes intéressé dans un premier temps à la construction de l'importance de son emplacement ensuite nous sommes focalisé sur l'administration représentée par le directeur.

Nous avons essayé de cerner les différentes activités d'un directeur d'un école primaire, d'un collège de l'enseignement moyen et d'un lycée .

Pailleurs vue l'importance de l'enseignant à l'école qui est le principal interlocuteur avec les élèves, nous avons essayé de décrire les principales activités pédagogiques et éducatives qui lui sont confiées par la législation éducatives.

Nous nous sommes penchés sur la relation, condition économique représenté par le salaire et le rendement de l'enseignant dans la préparation et le transfert des connaissances aux élèves qui représentent l'avenir de a nation.

المدرسة هي جزء أساسي و ضرورة من المجتمع الحديث، لها تركيبها البنائي الذي يعتبر أهم مداخلات العملية، ولقد أوضحت نتائج عديدة من البحوث التربوية أن فاعلية العملية التعليمية وجودتها وعائدها يتوقف إلى حد كبير على توافر شروط ومعايير معينة في المبنى الذي تتم فيه.

يضم المبنى المدرسي في تكوينه الفصول الدراسية والمعامل والمكتبة والحجرات، وحجرة المعلمين والأفنية والملاعب والحدائق وغيرها، ومن المتعارف عليه أن المبنى المدرسي بهذا التكوين يعد وسيلة العملية التعليمية لتحقيق الأهداف التربوية وهناك شروط ومعايير يصمم على أساسها المبنى المدرسي وثمة تطور لحق بتصميم المباني المدرسية مصاحبا لتطور الفكر التربوي وظهور تخصص جديد يعني بهندسة المباني المدرسية، له نظرياته وقواعده العلمية، الذي يشترط فيهم الجمع بين العلم الهندسي وبين العلم التربوي أيضا.

والمعلم هو الركيزة الأساسية التي ترفع من قيمة العمل المدرسي، ويشغل الدور الفعال في النظام التربوي، ولذلك فإن أغلب الدول باختلاف أهدافها ونظمها وإيديولوجيتها تولي مهنة التعليم والإرتقاء بالمعلم كل إهتمامها وعنايتها لأن توفر المعلم الكفاء ضروري لضمان مستقبل علمي متين للأجيال وإذا أراد أي مجتمع أن يسعى للإصلاح التربوي في نظامه أو تعجيل مساره ويحرص على توفير أحسن الخدمات التربوية لأبنائه، فما عليه إلا الإهتمام والإعتناء بالمعلم من الناحية المادية والمعنوية بإعتبار أهمية الراحة النفسية التي يشعر بها المعلم داخل المحيط المدرسي في علاقاته بالزملاء من معلمين ومديرين نتيجة العلاقة الإدارية الممارسة بينهم والمعلن عنها في التشريع المدرسي.

المدرسة بناء أساسي من أبنية المجتمع وأعمدته، وأوجدتها لتقوم بتربية أبنائه وتنشئتهم وصيغهم بصيغة مستظلة ومسترشدة بالفلسفة والنظم التي رسمها

وحدها بدقة متناهية، تتأثر بكل كبيرة وصغيرة تجري في هذا المجتمع وتخضع للدوافع و المواقف السائدة فيه والمسيرة له .

إن العلاقة في العملية التربوية هي شكل من أشكال التفاعل الحاصل في المؤسسة التربوية والتي تحدد مدى التأليف بين عناصر العملية التعليمية والتي تكون بين التلاميذ المعلمين والإدارة المدرسية، فتعد العلاقات بين العناصر سابقة الذكر والتي يمكن تقسيمها إلى :

أولاً: المحيط و الإدارة المدرسية

1-1- شروط البناء المدرسي:

أصبح تنظيم البناء المدرسي في الوقت الحاضر ذا أهمية خاصة لأن التنظيم يساعد على سد الاحتياجات القائمة خلال فترة زمنية محددة و مواجهة الزيادة المحتملة في عدد الطلبة في المستقبل⁽¹⁾.

1-1-1- الموقع: شروطه ومواصفاته: حين نختار موقعا للمبنى المدرسي يجب أن يتوافر فيه الشروط التالية:

1- أن يكون متوسط وضمن كثافة سكانية معقولة حتى تستوعب أكبر عدد ممكن من الطلبة، ففي ذلك ما يوفر علينا الجهد والمال.

2- أن يكون من السهل الوصول إليه بمختلف وسائل المواصلات حتى لا يتأخر الطلبة عن دوامهم.

3- أن يكون قريبا من مراكز الخدمات العامة كالمراكز الصحية، والأمنية ومراكز الإسعاف والدفاع المدني، ليسهل إيصال هذه الخدمات إليه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

4- أن يكون بعيدا عن الأماكن التي تضر بالصحة العامة كالمستنقعات وأماكن تجمع القمامة وغيرها.

5- أن يكون في مكان يتوافر فيه الهدوء، والجو الدراسي المريح، فيكون بعيدا عن الأماكن العامة، والمصانع، وازدحام المواصلات.

6- أن يكون في مكان يتوافر فيه الأمن والحماية للطلبة، فيكون بعيدا عن الشوارع الرئيسية المزحمة بالسيارات، و بعيدا عن الأنهار، أو برك السباحة أو كل ما يعرض حياة الطالب للخطر.

1-1-2- تصميم البناء:

يجب أن يصمم البناء بشكل يساعد على استغلاله إلى أقصى مدى ممكن واستغلال مرافقه بصورة فعالة، كما يجب أن ينتقل الطلبة بسهولة منه وإليه ومن مرفق إلى آخر داخله، وأن يساعد على بلوغ الأهداف التربوية بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهذا التصميم يجب أن يتوافر فيه القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة في المستقبل، وأن يكون موقع غرف التدريس فيه مناسباً لتناول كل غرفة الإضاءة الكافية والتهوية والتدفئة اللازمة، وأن تتناسب سعة الغرفة وعدد الطلبة المقرر جلوسهم فيها، ونوع الأثاث المستخدم بحيث تسمح مساحة الغرفة الواحدة بحرية الحركة في الداخل، وبحيث يتوفر فيها جو دراسي هادئ يبعث الراحة النفسية عند الطلبة، وأن يلائم بناء هذه المرافق نوع النشاطات التي تستخدم لها بحيث لا يؤثر ممارسة هذه النشاطات على حسن سير الدراسة، ولا يعرض أمن الطلاب للخطر.

1-2- الإدارة التعليمية:

لقد تطورت الإدارة العامة حتى أصبحت علما له أسسه ومناهجه وأصبح موضوع الإدارة موضوعا واسها نتيجة لمجموعة من العمليات المتشابهة التي تتكامل فيما بينها لتحقيق غرض مشترك وفي ضوء هذا تصبح الإدارة التعليمية مجموعة من العمليات المتشابهة التي تتكامل فيما بينها سواء في داخل المنظمات التعليمية أو بينها وبين نفسها لتحقيق الأغراض المنشودة في التربية.

والإدارة التعليمية بهذا المعنى شأنها شأن الإدارة في الميادين الأخرى، وسيلة وليست غاية في ذاتها وأصبح يحدد دورها عاملان أساسيان لهما وجودهما بدرجات متفاوتة في كافة البلدان، التغيرات الكمية والكيفية البعيدة المدى التي

تطراً على التربية وهي بحكم وضع وزارة التربية والتعليم في الجهاز الحكومي ويحكم كون التعليم خدمة عامة والتزاما على الحكومة نحو الشعب .

ويقصد بالإدارة التعليمية العملية التي يتم بها تعبئة الجهود البشرية والمادية وتوجيهها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، بأعلى كفاءة وفعالية في ظل الظروف البيئية المحيطة من خلال مجموعة من الأنشطة المتكاملة وهي في هذا الإطار تعني بالنحوي الإدارية والفنية معاً، وتهتم بالمعلمين والمناهج وطرق التدريس والأنشطة المدرسية والإشراف الفني وتمويل البرامج التعليمية وتنظيم العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، وغير ذلك من النواحي التي تؤثر في العملية التعليمية .

فالإدارة الصفية تعمل على توفير البيئة المناسبة وعملية التعليم ، فمن خلال ما يجري في غرفة الصف الدراسي وما يمارسه المعلم في هذا المجال يتعرض المتعلم إلى نوعين من الخبرات التعليمية: خبرات مخططة تتصل بالمنهج التربوي، وتستهدف مساعدة المتعلم على تحقيق أهداف المنهج، وعلى النمو والتطوير المتكامل في أبعاد شخصية في جوانبها المتعددة ، وخبرات مصاحبة تؤثر في البعد الاجتماعي والنفسي والوجداني للشخصية الإنسانية كالانضباط الذاتي، وحفظ النظام، والثقة، والتعاون، وتحمل المسؤولية، واحترام الآخرين.

وتلعب الإدارة الصفية الفعالة دوراً هاماً في استثمار الوقت، والإمكانيات المتوفرة، والجهود المختلف وتوظيفها في تحقيق تعلم أفضل، وكذا في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة من المؤسسة التعليمية .

ثانياً : علاقات الأستاذ التربوية والبيداغوجية والاجتماعية

1-2- علاقات الأساتذة التربوية:

إن إسناد علاقة الأستاذ إلى التربية يعني تحديد العلاقة من زاوية موضوع التربية بكل ما يعنيه هذا المصطلح من شمولية بداية من تخطيط العملية التربوية ووضع المناهج والمقررات وتحديد الأهداف العامة والغايات وفق ما تمليه فلسفة المجتمع التربوية.

والمراد في هذه النقطة هو تحديد أو وصف لأنواع العلاقات التربوية والتي يمثل فيها الأستاذ والطالب الأطراف المكونة لهذه العلاقة وفق منهج دراسي يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد النفسية والاجتماعية لعناصر عملية التعليم ومدى التوافق والانسجام مع الموقف التعليمي أي الثنائية (أستاذ/طالب) .

2-2- علاقات الأستاذ البيداغوجية:

تمثل علاقات الأستاذ البيداغوجية ذلك التواصل بينه وبين التلاميذ في ميدان تلقي المعارف والعلوم وإجراء البحوث العلمية فالبيداغوجية تعرف على أنها "مجموع الخطوات المرتكزة منطقيا بعضها على بعض من أجل تحقيق هدف ثابت"⁽²⁾، ويكون ميدانيا مؤسسات التعليم على اختلاف أنواعها وتكون وفق طرق متعددة توافق نوعية التخصص وتعرف في مكان آخر على أنها "نقل الخبر والمعلومات من شخص لآخر، أو إقامة معه حسب اللفظ الفرنسي (communication) المتدخل المعاني، إذ يشير أيضا إلى الأثر الناتج عن هذه العلاقة إضافة إلى الوسائل و التقنيات المستعملة فيها"⁽³⁾ .

يمكن تمثيل العلاقة البيداغوجية بالنموذج الذي طرحه شونون (chonnon) سنة 1949 والذي ترجم فيه مقاربة لا سويل (lasswil) الإعلامية .

المرسل ← الرسالة ← الوسيلة ← المستقبل ← الأثر أو المفعول"⁽⁴⁾ .

هذا النموذج الذي يمكن إسقاطه على مجال التدريس وعلى العلاقة التي تجمع بين الأستاذ والطالب والتي هي علاقة تواصلية، فالتواصل حسب كولي (Cooley) هو الميكانيزم الذي بواسطته توجد العلاقات وتتطور"⁽⁵⁾، فهو يتضمن كل الرموز مع وسائل تبليغها على المكان والزمان، وتشمل الرموز كل ما يصدر عن أطراف التواصل (لغة، كتابة، حركات) .

2-3- علاقات الأستاذ الاجتماعية:

يرى المفكر مالك بن نبي أن أساس تكوين المجتمع هو شبكة العلاقات الاجتماعية، كما أن النمو الحضاري يتناسب مع كمية العلاقات الاجتماعية

الموجودة داخل المجتمع⁽⁶⁾، والمدرسة هي مجتمع مصغر يتكيف حسب المجتمع الطبيعي من حيث الأدوار والوظائف، وأخذت منه درجة التماسك وشدة العلاقات بين أفرادها من الأساتذة والطلاب والعمال، إذ لا يمكن أداء وظيفة اجتماعية بدون علاقات اجتماعية، والتي ترتبط بأنماط السلطة والقيادة الموجودة داخل الجماعة.

تعتبر النظريات التقليدية أن السلطة جعلت لأصحابها بالفطرة، ومن هذا المنطلق فالقادة يولدون ولا يصنعون⁽⁷⁾.

إن نجاح العملية التعليمية مرهون بالعلاقات الاجتماعية الموجودة في محيط المدرسة وإدارتها، ولا يتم ذلك إلا بأسس ديمقراطية، تضمن تكافؤ الفرص أمام الجميع، وتحقق لكل فرد ذاته وتضمن له الكفاية والعمل في أمن واستقرار خالجه الاجتماعي في المدرسة هو المجال الذي يقوم فيه الفاعلون من إداريين وأساتذة وطلبة بأدوارهم وتنظم فيه عمليات التعليم والتعلم، التي يتوقف نجاحها على الجو السائد في المدرسة ومدى راحتهم فيه وتكيفهم معه، وما يوفره لهم من فرص الإبداع في العمل ومن راحة نفسية أي أنه يتوقف على نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة في المدرسة.

ثالثاً: العلاقة بين المدير والمعلمين والتلاميذ :

تشكل هذه العلاقة على أساس المركز الذي يشغله المدير والعمل الذي يقوم به كإداري يدير المدرسة وفق نظام معين، وقوانين موضوعة ، تعطيه السلطة الكاملة إذ أنه يكون المرجع النهائي والأساسي في المدرسة، فإذا ما نشب خلاف بين التلاميذ، أو بين المعلمين أو بين المعلمين والتلاميذ، فالسلطة العليا في المدرسة التي يخولها النظام صلاحية الحل والربط والتقدير هو المدير... وهو صاحب السلطة الوحيد⁽⁸⁾.

ولكن سلطة المدير والسلطات التربوية والتعليمية بشكل خاص تختلف وتباين فهناك سلطة دكتاتورية، وأخرى ديمقراطية وسلطة ثالثة مترامية أو فوضوية.

أما السلطة الديكتاتورية أو التقليدية فهي التي تتركز في يد مدير المدرسة الذي يعتبر نفسه صاحب الحق المطلق في الحكم وتسيير أمور المدرسة التربوية والتعليمية، وتحديد علاقات التلاميذ بعضهم ببعض وكذلك علاقة المعلمين بزملائهم وعلاقتهم بالتلاميذ مثلاً هذا المدير لا يقبل النقاش والجدل وتنعكس مثل هذه السلطة على العملية التعليمية وتفتر رغبة كل من في المدرسة ويقل إنتاجهم .

أما السلطة الثانية فهي السلطة الديمقراطية أو التقدمية فتتمثل في إيجابية الأخذ والعطاء، والإحساس بالمسؤولية، ويقوم شعورهم، وولائهم للجماعة المدرسية على أساس احترام الفرد ضمن المساواة والحرية والكشف عن قدرات التلاميذ، والعمل على تنميتها، مما يسمح له بالتعبير عن نفسه، ويشجعه على الابتكار والأداء السليم ويكون فرداً فعالاً منتجاً.

أما السلطة الثالثة فهي السلطة المترامية، السائبة، أو ما يمكن تسميتها بالسلطة التحررية المطلقة إلى حد الفوضى وذلك لغياب الضوابط والتوجيهات من الإدارة المدرسية.

وفي مثل هذا الجو المدرسي تهتز شخصيات المعلمين والتلاميذ والمدير لعدم تحمل المسؤولية لأي منهم وهكذا تظهر اتجاهات كثيرة، وآراء عديدة ومع غياب الضبط والربط، والنظام والتعليمات تصبح الأمور غير واضحة ويتصرف كل من التلاميذ والمعلمين والمدير وفق رغبته أو خبرته ومزاجه⁽⁹⁾. ومن صفات المدير الناجح⁽¹⁰⁾:

1 - قدرته على إقامة علاقات سليمة مع الآخرين، وقدرته على الإقناع بالحجة والمنطق لا بالضغط والإكراه.

2- الإخلاص في العمل حتى يكون قدوة صالحة لغيره.

3- قدرته على حسن التصرف، واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.

4- الحسم في الأمور وعدم التردد، وخاصة فيما يتعلق بهيئة الإدارة، وحسن سير العمل.

5- أن تكون لديه المرونة الكافية لتعديل رأيه، أو خطة عمله إذا ما تبدى له بالمناقشة ضرورة ذلك.

6- يعتمد الصدق والوضوح والموضوعية في عرض للأمور، ودون تحيز أو محاباة حتى يحظى باحترام الجميع، ويكسب ثقتهم، ويكون تعامله مع الآخرين صريحا وواضحا.

7- البعد عن التعصب الذميص، فيقبل على الجديد المناسب من الآراء والاتجاهات الحديثة .

8- أن يهتم بمظهره الشخصي، وحسن سيرته، وأن يتمتع بصحة نفسية وجسمية و عقلية سليمة.

هذا وقد طور جون ريد- النقاط التالية في سياق دراسات عليا في مجال الإدارة في كلية (باسا دينا) التي اعتبرها تصورات منطقية، ويصبح الفرد بموجبها قادرا على القيام بدور إداري مدرسي، وهي: (11)

1- توقع من البعض أحيانا أن يسيء فهمك وتقديرك، وإذا حاول أن تتعرف على الأسباب التي أدت إلى ذلك لتبني قراراتك على هذا الأساس دون أن يضعف ذلك من ثقتك بنفسك.

2- توقع بصفتك مديرا أن تقضي في عملك وقتا أطول كما لو كنت معلما وسيكون هذا الوقت على حساب وقتك الخاص، وحياتك العائلية.

3- توقع أن تكون للمشاكل التي تصادفها أكبر وأكثر مما يصادفه المعلم لأنك تتعامل مع المعلمين والطلبة وأولياء الأمور، وأنظمة المدرسة، فلا تبني تعاملك معهم على أنهم كبار، يفترض فيهم أن يعرفوا وأن يتصرفوا وفق ما تفترضه فيهم من معرفة.

4- حاول أن تتحسس سبل الاتصال المفيدة والمتنوعة مع الغير لتسهيل عملك واعمل على أن تكون محل ثقة مجتمعك، وأن تكون أهلاً لهذه الثقة بما تقدمه من خدمات وتدخله على مدرستك من تجديدات، وتوقع لذلك أن تمضي أوقات عنيرة في محاسبتك لنفسك، ومحاسبة الغير لك.

5- تسلح بالصبر والتسامح، ولتكن لديك الرغبة في توضيح الأمور، والتواجد المستمر للإجابة على كل استفسار يوجه إليك، فالناس بطبيعتهم يميلون إلى عدم الثقة في الشيء الذي لا يفهمونه.

6- أعط كل ذي حق حقه من العاملين معك، وقم المدح والتشجيع لمن يستحقه، فالإنسان يميل بطبيعته لتقدير الناس وشكرهم لما يقوم به من أعمال ناجحة.

7- لا تتخذ طريق القسر والإكراه سبيلاً لتحقيق خطتك وبرنامجك وكن مستعداً لتعديله أو إلغائه، وإرجاء تنفيذه إذا لم يحظ بموافقة الآخرين.

8- كن أميناً مع نفسك، ومع الآخرين حتى تكسب ثقتهم، وتبعد عنك الشكوك في كل ما تعرض من أمور.

9- أن تكون موضوعياً في اتخاذ أي قرار، بعيداً عن الانفعال والارتجال العبرة في أي قرار يعتمد على نتائجه المتوقعة منه، ولتأخذ في الحساب أن أي نجاح يصبه الفرد باعتباره قائداً للجماعة إنما هو إنجاز الجماعة كلها، ونجاحه مدين لتعاونهم، وتفهمهم له، ولمواقف الآخرين.

10- كن بعيداً النظر في أي قرار تتخذه بحيث لا يكون نجاحه وسلامته تعتمد على النتائج الآتية فحسب، وإنما بنتائج الإيجابية على المدى البعيد.

11- كن مخلصاً لمن هو أعلى منك في السلطة، وإذا خالفته في قراراته فلا تتخذ منه موقف المندب به وبمقرراته، والمويخ له على اتخاذها، وعليك أن تتصور ما يحتاج معرفته منك وما يود أن يعرفه في أي اجتماع يعقد بينكما.

12- تذكر دائما أن الإدارة هي تكليفا وليس تشريفا هدفها تسهيل عملية التعلم والتعليم، فأظهر اهتمامك بمسؤولياتك أكثر من اهتمامك بحقوقك، فالمدير يتخلى عن كثير من حقوقه ليصبح قائدا فعالا .

13- تذكر أن التعاون وبناء الاتفاق، والتشاور هي عناصر تقدم الإدارة فاجعل سلطتك تمتاز بالحب والرعاية والاقتناع.

14- كن مثيرا وخلاقا، ولا تفقد حماسك لعملك، وإلا أصبحت حجر عثرة في سبيل نجاحك.

رابعا : العلاقة بين المعلمين :

من المعروف أن المعلم في المدرسة إنسان قيادي فهو الذي يعطي ويعلم ويرشد وينصح، ويزود التلاميذ بالخبرات، لذا يجب أن تكون العلاقة بين المعلمين نموذجية لأن التلاميذ سيقبلونهم وسيأخذون عنهم، وسيتشبهون بهم⁽¹²⁾.

فالعلاقة المعلمين مع بعضهم البعض لابد هي الأخرى أن تقوم على التعاون والمحبة والاحترام، وأن يبنوا الاختلاف وأن يقرّبوا بين وجهات النظر، وأن يكونوا القوة الصالحة لتلميذاتهم، ولإيضاح ما قصدنا، دعنا نقارن بين مواقف المعلمين مع بعضهم البعض في نوعين من المدارس، ففي المدرسة الأولى تسود روح التعاون فالمعلمون يتقاسمون وسائل ويتبادلون الكتب والمراجع والمجلات والمعاجم ودوائر المعرفة وأعضاء الهيئة التدريسية يناقشون سوية مشكلات طلابهم ويخبرون بعضهم بعضا بما يجري في صفوفهم وبصعوباتهم ونجاحاتهم، الأمور في بعض الأحيان لا تجري على ما يرام في المدرسة فيتبادل المعلمون المساعدة والعون واقتراح الحلول الناجحة، ومثلا هذه العلاقة الطيبة تقوم أيضا بين المعلمين والطلبة وبينهم وبين الإدارة .

أما في المدرسة الأخرى فتترواح العلاقة بين العداء وبين الحياد اللامبالي ويبدو أن الشعار السائد في المدرسة هو " ابتعد عن طريقي ونحن أصدقاء" وفي اجتماعات المعلمين تسود روح من الشك وسوء الظن، وكثيرا ما يلجأ

المعلم في غرفة الصف لطلاب بأن زميله أو بعض زملائه يتلفون وقت الطلاب أو يتساهلون في العلامات والمعلمون في مثل هذه المدرسة لا يتقاسمون التسهيلات التي تتيحها المدرسة ولا يتبادلون الكتب والمراجع وبعض المعلمين على الأقل يعتبرون مانتهم هي الأهم، وبديهي أن الطلاب يستشعرون هذه الروح ويستغلونها استغلالا بشعا فينددون ببعض أساتنتهم وتقوم مشكلات انضباطية و يتسم الجو كله و يفسد .

إن الكثير من نجاح المدرسة الحديثة يتوقف على رغبة معلمها وقدراتها على العمل المشترك، وثمة مجالات عديدة لابد فيها من مثل هذا التعاون، ومن هذه المجالات المناهج وإعادة النظر فيها، ذلك بأنه إذا لم يتعاون المعلمون فيما بينهم فإن تعليمات المعلم الواحد قد تتعارض مع تعليمات المعلم الآخر كما تتعكس مطالبه مع مطالب الآخر.

ثم أن من واجب المعلمين أن يتعاون بعضهم مع البعض في مسائل من مثل إعطاء العلامات والترفيغ وتقديم التقارير عن الطلاب وتحسين البرامج والمناهج، وغير ذلك من الفاعليات المدرسية، وعلى رأسها معالجة المشكلات التي تطرأ بالنسبة لبعض الطلاب.

وبديهي أن تدريب المعلمين وتأهيلهم يجب أن يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار ذلك بأن من واجب دور المعلمين وكنيات التربية أن تدرب المعلمين و المدرسين على العمل المشترك والتعاون المثمر.

خامسا : العلاقة بين التلاميذ :

تظهر علاقة الطلبة الاجتماعية من خلال تفاعلهم مع الأنشطة التعليمية الصفية واللاصفية، المنهجية واللامنهجية وقد يكون هذا التفاعل إيجابيا ينمو نحو مظاهر الحب والإخاء والتعاون والمشاركة، والمناقشة الحرة النظيفة، والعمل المنتج، وقد يكون تفاعلا سلبيا ينمو نحو الكراهية والشتائم⁽¹³⁾.

سادسا : المسار التاريخي للمنظومة التربوية بعد الاستقلال :

نلاحظ من المناشير الوزارية أن النظام التربوي الذي ورثته الجزائر غداة الاستقلال كان مملوءا "بالتناقضات الجوهرية، لأن له علاقة بالمنظومة التربوية الفرنسية من حيث المناهج والبرامج" (14) حيث تركت فرنسا بعد خروجها من الجزائر فجوات هائلة في هذا الجانب إذ أنها كانت تراهن على عدم قدرة السلطة الوطنية في الجزائر على ضمان استمرارية هذا القطاع الهام، الذي كان مطالبا بأن يعكس الوفاء الوطني الجديد ، و يعبر عنه بكل أمانة وصدق لكسب رهان التعليم، الذي يبقى من الرهانات الأساسية لضمان مستقبل الدولة والمجتمع معا. ولعل أهمية هذا القطاع جعلت فرنسا تعتمد بعد خروجها من الجزائر إلى عرقلة كل المجهودات الوطنية المبذولة في هذا المجال، حيث طلبت من كل مؤطريها ، مغادرة التراب الجزائري، فلم يبق سوى 2602 معلما جزائريا وقعت على كاهلهم مهمة تسيير المدرسة الجزائرية، ومحاولة تحقيق مدرسة جزائرية منسجمة مع أهداف المرحلة الجديدة وتطلعاتها.

ومن أجل تجسيد ذلك لجأت الجزائر إلى طريقتين لتغطية النقص في قطاع التربية و التعليم و دفعه إلى الأمام وأولهما :

أ- طريقة التوظيف المباشر: ثم توظيف حوالي 6695 معلما جزائريا، يملكون مستوى معينا من القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية في قطاع التعليم للمشاركة الفعالة في تكوين مدرسة جزائرية قادرة على مواكبة مرحلة الاستغلال والاستجابة لمتطلبات المرحلة.

ب- أما الطريقة الثانية: فتنلخص في اللجوء إلى مساعدة بعض الدول الشقيقة كمصر وسوريا وحتى فرنسا لكن على شكل تعاون ثقافي دون المساس بالسيادة الوطنية.

وتطبيقا لهذا التعاون المشترك "بعثت فرنسا حوالي 7691 معلما فرنسيا، أما الدول الشقيقة فأوفدت ما بين 2000 إلى 2500 معلما" (15)، وعموما فإن هيكل

التعليم في الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال، احتفظ بنفس الحالة التي كان عليها في العهد الاستعماري كمرحلة أولى فكان مقسما إلى مرحلتين:

- المرحلة الابتدائية وتشمل 6 سنوات .

- المرحلة الثانوية وتشمل الطور الأول من التعليم الثانوي و توازي التعليم المتوسط الذي أحدث فيما بعد.

أما الطور الثاني من التعليم الثانوي فهو يوازي التعليم الثانوي بمستوياته الثلاثة .

ونسجل في هذا المجال أن أول دخول مدرسي في الجزائر ما بعد الاحتلال تحقق في أكتوبر 1962 وبهذه المناسبة الوطنية اتخذت وزارة التربية قرار يقضي بإدراج اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة 7 ساعات في الأسبوع، وهذا تمهيدا للتخلص من آثار التركة الاستعمارية التربوية الموروثة عن المدرسة الفرنسية، فتتبعها إجراءات أخرى تم فيها تبني برنامج جديد لتاريخ والجغرافيا، وهذا على مستوى كل المراحل التعليمية، وهذا وعيا بأهمية التاريخ في ربط الإنسان الجزائري بماضيه وحاضره، ومستقبله ، ولهذا الغرض تشكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962 كانت من مهامها الأساسية تحديد الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم والتي تتمحور في التعريب، والجزارة ، وديمقراطية التعليم، والتكوين العلمي والتكنولوجي (16) .

وقد أكدت مواثيق الدولة الجزائرية، وفي مقدمتها ميثاق الجزائر سنة 1964، الذي أعطى أهمية كبيرة للتعليم بجميع مستوياته على: "ضرورة تحقيق نفس غرض التعليم من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وهذا لمحاربة الأمية المتفشية بنسبة كبيرة في صفوف الجزائريين لأن ضمان الرقي الاجتماعي والثقافي للشعب يمر عبر التعليم" (17) .

ومن النقاط التي ركز عليها نفس الميثاق ضرورة توجيه سياسة المدرسة مع احتياجات وأهداف البلاد في هذه المرحلة، يضاف إلى هذا التأكيد على إعطاء

الأولية للغة العربية في التعليم الابتدائي، وهذا ما أكدته ميثاق الجزائر" أن إدخال اللغة العربية في التعليم الابتدائي من بين إنجازات الاستقلال، لكن تعريب التعليم عمل طويل المدى و مهمة من أدق المهام، لأنها تتطلب وسائل ثقافية عصرية، ولا يمكن أن تتم في ظل التسرع"، وأن عملية التعريب يمكن تحقيقها على مراحل تمهيد لتحقيق مشروع التعريب الشامل.

إذا ميثاق 1964 بصفة عامة، أكد على أن التعليم العام في الجزائر يجب أن يكون موحدًا أي واحدًا بالنسبة للجميع، وهذا للقضاء على الاختلافات في المحتوى والتوجيه والوظائف المعروضة على المتخرجين، تلك الاختلافات التي تناقض ومبدأ التوجيه الأيديولوجي للشباب⁽¹⁸⁾.

فالتعليم يجب أن يكون جزائريًا في برامجه واتجاهاته وذلك بالرجوع إلى منابع الحياة للتراث الشعبي الثري وتمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة الجغرافية والبشرية ومعرفة المحيط الطبيعي والواقع الاجتماعي، والتجربة التاريخية والثورية لأمة عريقة، ويلاحظ أنه رغم صعوبة الفترة إلا أن الجهود التي بذلتها الجزائر كانت معتبرة، من حيث ضمان الحق في التعليم لكل الجزائريين. لأرقام تشير على ارتفاع عدد المتدربين من سنة 1962 - 1979 حسب الجنس و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 1 : زيادة عدد التلاميذ في الابتدائي حسب الجنس (19)

السنة الدراسية	بنون	بنات	المجموع
1962 - 1963	494,794	282,842	777,636
1963 - 1967	352,242	513,115	1,370,357
1971 - 1971	1,150,492	700,924	1,851,416
1974 - 1975	1,514,614	894,991	2,499,605
1978 - 1979	1,744,310	1,227,932	2,972,242

إن التطور الكمي الذي شهدته الفترة 1962 - 1979 يبرهن على أن التعليم له أبعاد اجتماعية واقتصادية وصور واضحة للتنمية الاجتماعية التي شهدتها البلاد ويعكس سياسة ديمقراطية التعليم وإلزاميته كمطلب من مطالب التنمية

الاجتماعية ونستنتج أن الدولة الجزائرية تعمل على جعل التعليم ديمقراطيا، ونفهم من هذا أن الديمقراطية مبنية على التفسير العددي وهو التحاق أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالمدرسة.

سابعا: إصلاح المنظومة التربوية:

رغم المجهودات المبذولة في قطاع التعليم إلا أن المدرسة الجزائرية استمرت تسير بتنظيمات وتشريعات مدرسية موروثة عن العهد الاستعماري فكان لابد من التفكير في الإصلاح لاستكمال الاستقلال، وهذا ما عبر عنه آنذاك وزير التربية أحمد طالب الإبراهيمي بقوله: "وإذا نظرنا إلى عجزنا عن مسايرة التطور وإقبال جماهير شعبنا على التعليم فإننا ندرك أن محاكمة المدرسة شيء لابد منه وأن الحل يتطلب القيام بإصلاح الوضع المتأزم في التعليم.

جدير بالملاحظة أن فترة 1962-1969 هي فترة التذبذبات التي عرفتھا الجزائر سياسيا خاصة وانعكست بشكل وبأخر على المنظومة التربوية، جاءت أحداث 1965 حيث تمت تتحية بن بلة ليحل محله وزير الدفاع، آنذاك هواري بومدين، هذا الأخير الذي أعطى أهمية خاصة لقطاع المنظومة التربوية بحيث كانت ضمن أولوياته لأنه كان يدرك جيدا أننا لا نستطيع أن ننجح في تسيير دولة على أسس سليمة دون المرور بتكوين مدرسة وطنية قادرة على تكوين الرجال القادرين على تسيير مرحلة ما بعد الاستعمار، ومن ثم يادر إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات والإصلاحات تترجم الجهود المبذولة في هذه الفترة قصد تحويلها إلى مبادرات عملية في هذا المجال نذكر منها:

إصلاح 1969: ظهرت في ذلك وثيقة سبتمبر 1969 تحت عنوان "مدخل إصلاح التعليم".

وتضمنت هذه الوثيقة عددا من النقاط لعل أهمها يتمثل في التأكيد على ديمقراطية التعليم وتعبيره، وتحديد الاختيارات العلمية والتقنية، وضمان كل الوسائل المادية والبشرية التي تسمح بتحقيق مدرسة جزائرية تستجيب للمرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد، حتى تخرج من دائرة التبعية للاستعمار الفرنسي.

وتجلى مفهوم التعليم في الجزائر "على مستوى الواقع في جهود الدولة، التي توجّهت نحو إصلاح المنظومة التربوية المعمول بها في جميع مراحل التعليم بدءاً من سنة 1969 إلى جانب العمل في الوقت نفسه على تعميمه ليستفيد منه جميع الجزائريين، بغض النظر عن جنسهم، أو جهة انتمائهم، وهذا من خلال الإمكانات الكبيرة، التي خصصتها الجزائر في ميزانية الدولة، لتوفير المرافق المادية، والتأطير البشري للرفع من المستوى الفكري والتقني للجزائريين" (20) قصد توفير الشروط الموضوعية المساعدة على إحداث التغيير".

وإذا عدنا للحديث عن الفترة الممتدة ما بين 1962-1979 فنقول عنها أنها فترة كل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، فخلاله تم تبني قواعد أساسية للنمو الاقتصادي وللتنمية الاجتماعية، وهذا في إطار ربط المدرسة بالواقع الجزائري والمشاركة الإيجابية في إيجاد الحلول لمشاكل الوطن، حتى لا تفقد محتواها والأهداف التي وجدت من أجلها.

وتظهر خلال هذه الفترة أربعة مخططات أساسية ميزت حركية تكون المجتمع في مختلف الميادين والمستويات، بداية من سنة 1962-1966 هي فترة بداية استرجاع الجزائر لاستقلالها والعمل من أجل التحكم في شؤون البلاد التي كانت تنتظرها مشاكل كثيرة ومتنوعة..

بعدها جاءت فترة 1967 - 1969 وهي الفترة التي شرع فيها في تطبيق المخطط الثلاثي الأول للنمو الاقتصادي والاجتماعي خصوصاً وأن القيادة السياسية الجزائرية كانت واعية بضرورة إيجاد إستراتيجية جديدة للمنظومة التربوية الوطنية، حتى تساهل التغييرات التي تشهدها البلاد وهذا انطلاقاً من قناعة أننا لا يمكن استكمال استقلالنا دون مدرسة وطنية المضمون والمنهج .

وقد استرجعت في هذه المرحلة اللغة العربية مكانتها في النظام التعليمي فتعين في سنة 1969-1970 تدريس 15 ساعة بالعربية عوض 10 و15

بالفرنسية في السنة الرابعة من التعليم الابتدائي، كما تم التعريب الكلي للسنوات الأولى الثلاث لمدة عشرين ساعة في الأسبوع⁽²¹⁾ .

ومتابعة لهذه الخطوات جاء إصلاح 1974 الخاص بالمدرسة الأساسية "كفكرة جديدة، أفرزتها الظروف الحضارية والتغيرات الاجتماعية"⁽²²⁾.

وهذا انطلاقا من أن المدرسة هي القاعدة أو البيئة التي تكفل لجميع الأطفال تربية أساسية واحدة ولمدة 9 سنوات.

كما تتيح لكل طفل (تلميذ) إمكانية مواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع وفي نفس الوقت تهيئة للالتحاق بمؤسسات التعليم المهني، مما يؤكد رغبة الدولة في تكوين جيل وطني قادر على المشاركة الإيجابية في صنع مستقبل وطنه الذي يبدأ من المدرسة.

ولضمان تحقيق كل هذه الأهداف المسطرة حتى لا يبقى مجرد أفكار نظرية يتجاوزها المشاكل والصعوبات التي عرفت الجزائر شأنها في ذلك شأن الدول حديثة الاستقلال .

جاء بعد ذلك إصلاح 1977 الذي تمحور حول جزأين هامين بالنسبة للمنظومة التربوية الوطنية ومستقبلها، فأكد على تطوير النظام التربوي ودراسة وضعيته الحالية، للخروج باقتراحات عملية لتحسينها وتجاوز كل العقبات التي واجهتها المنظومة التربوية بعد الاستقلال.

وتحديدا للرد على كل الذين كانوا يؤكدون على فشل المدرسة منهاجا ومضمونا وبالتالي دفع الدولة الجزائرية إلى تبني سياسة تربوية جديدة بعيدة كل البعد عن المشروع الوطني، والتحدي الذي رفعته الجزائر من خلال القدرة على تكوين مدرسة جزائرية وطنية أصيلة، تكون وتخرج الأجيال القادرة هي الأخرى على حماية سيادتها الوطنية والدفاع عنها في الخارج خاصة إذا علمنا أن التيار الجهوي الرافض للمدرسة الأساسية في توجيهها نحو تعريب التعليم كان يراهن على فشلها خلال فترة معينة، فالهدف من هذا الإصلاح إذن هو

التأكيد على كيفية تطبيق المدرسة الأساسية وهذا خلال عشر سنوات (1969-1979) وقد أسفرت في النهاية على إقرار المدرسة الأساسية كوسيلة لإصلاح التعليم في دورة اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر (من 26 إلى 30) من سنة 1979، حيث تم التأكيد الرسمي على المدرسة الأساسية بتطبيق محتوياتها المتعددة التقنية ومدتها 9 سنوات وبلغتها الوطنية للجميع⁽²³⁾، وإذا عدنا إلى موثاق الدولة الجزائرية منذ الاستقلال انطلاقا من 1976 إلى 1989 فإننا نلاحظ من خلال قراءتنا المتأنية لها بأنها أكدت كلها على "مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته لضمان التحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال بالمدرسة"⁽²⁴⁾.

وتوجهت الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية بدخولها فترة 70-73 يعد معتبر من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولعل أهمها على الإطلاق تأمين الثروة الطبيعية وتحديد أسلوب تسيير شؤون الدولة خلال هذه الفترة وما يتبع عموما هذه الفترة يصفها الكثير من المحليين بأنها فترة القرارات الجريئة على جميع المستويات، وحتى المنظومة التربوية استقادت هي الأخرى بشكل كبير من هذا التوجه الجديد مثلما تأكد ذلك في الميثاق الوطني في 1976 الذي جدد مرة أخرى التأكيد على مبدأي "تعميم التعليم وديمقراطيته، وإفساح المجال لأكبر عدد من الشباب في مرحلة التعليم التقني والعالي، والتكوين المهني للعمال وتوفير الظروف والمنشآت اللازمة لتطبيق مبدأ مجانية العلاج، وكذلك تنمية أسباب الترفيه والأنشطة الرياضية، تشكل أهدافا ذات أولوية في إطار سياسة تنمية البلاد"⁽²⁵⁾.

إضافة إلى الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية مع التأكيد على دور المدرسة في المحافظة على الهوية الوطنية الجزائرية بكل أبعادها المتمثلة أساسا في اللغة العربية والإسلام والتاريخ، وهذا ما جاء في الميثاق الوطني "أن يكون التعليم جزائريا في برامج واتجاهاته، وذلك بالرجوع إلى المنابع الحية للتراث الشعبي الثري، وتمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة

الجغرافية والبشرية، والتجربة التاريخية والثورية لأمة عريقة⁽²⁶⁾، أي التأكيد على مبدأ ربط المدرسة بالمجتمع وبرز هذا التوجه بصفة واضحة من خلال فترة تحقيق المخطط الرباعي الثاني وهذا خلال سنوات 1974-1977 فجاء المخطط ليؤكد على الاهتمام بالمحتوى العلمي، والتقني وتكثيف التعليم مع حاجيات الاقتصاد الوطني، وتوفير الإطارات اللازمة للاقتصاد الوطني والتمسك "بالتعليم العربية الإسلامية وتفتح الشخصية، والحس الفردي"⁽²⁷⁾ والتأكيد على ثوابت الجزائر الأساسية التي لا رجعة فيها سواء على الصعيد الاقتصادي يتبنى الاشتراكية كمنهج وأسلوب للتسيير وإعادة الاعتبار للمدرسة الجزائرية التي من غير المعقول أن تبقى معزولة عن محيطها وواقعها .

وما نستخلصه من خلال كل هذا أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات ضخمة في تطوير التعليم، من حيث المؤرطين، والمؤسسات التعليمية، وعدد المتدربين حتى تتحقق الأهداف المسطرة خلال هذه الفترة، وأهمها ديمقراطية التعليم، وجزأته، و تعريبه حتى تضمن الجزائر النجاح لمخططاتها واختياراتها الأساسية لأن الفشل في تحقيق مدرسة جزائرية يعني منطقيا فشل الدولة الجزائرية بكل مؤسساتها ومسؤولياتها كما أن التقدم الاجتماعي مرهون بمدى ثقافة أفراد المجتمع، وتكوينهم، لذلك يتعين على المدرسة أن تمنح تعليما رفيع المستوى وأن تساهم في تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا وتكوين الإطارات التي تحتاج إليها قطاعات النشاط الوطني .

لعل الأسباب التي تقف وراء عدم تمكن المدرسة الجزائرية من الوصول إلى مستوى الأداء المطلوب تعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التي حالت دون تحقيق البرنامج المسطر ومن أهمها:

- أ- نقص الإمكانيات البشرية والمادية لأن "الدولة لم تعط الاهتمام المطلوب لقضايا التربية والتعليم غداة الاستقلال".
- ب- نقص الهياكل المدرسية والتجهيزات المختلفة وانخفاض الإعتمادات المالية وقلة مصادر التمويل.

ج- انعدام رؤية شاملة فيما يخص الأهداف المتوخاة من المنظومة، بمعنى ما هي الإستراتيجية التي تتبعها الدولة في التعليم، ونسجل في هذا المجال أيضا التأخر الكبير في إنجاز المؤسسات التعليمية المطالبة باستقبال الأعداد الهائلة من التلاميذ.

د- اهتمام المسؤولين على التعليم في الجزائر بتحقيق الجانب الكمي، على حساب النوعية التربوية المطلوبة والتي بإمكانها تحقيق قفزة نوعية في تنمية البلاد، يضاف إلى كل هذا ضعف الإطارات المنتسبة إلى قطاع التعليم و هذا من حيث الخبرة ومنهج التدريس فأثر ذلك سلبا على المردود العام .

وتبعا لذلك فإن التعليم في المراحل السابقة خضع على فترات عديدة، لإصلاحات جزئية لم يكن في مقدورها مواكبة حركة الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفت الجزائر، حتى وإن كنا لا نستطيع إنكار الجهود الكبيرة المبذولة لتطوير قطاع التربية والتعليم، ومن ذلك محاولة تكوين إطارات وطنية بكيفية جادة وهذا لدعم اتجاه الاعتماد على النفس وكذا تعريب التعليم، وجزأته خاصة في المرحلة الابتدائية.

يضاف إلى هذا رفع الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع الذي يتطلب إمكانات مادية ضخمة لإنجاحه، كل هذا أدى إلى الوصول إلى تحقيق تغيير ولو بشكل محدود، مس شكل النظام التعليمي في الجزائر مع التفكير الجاد، في تجسيد الإصلاح الشامل في ظل إستراتيجية وطنية شاملة لتجسيد أهداف المدرسة الجيدة التي يميزها تكفل أفضل بالعملية التربوية في آلياتها وأبعادها.

إن استكمال الدولة الجزائرية لعملية السيطرة والحكم في البناء الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي دفع إلى إدماج المدرسة في المحيط الخارجي الذي تعمل وتنشط فيه، وبالتالي جعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية والتقدم⁽²⁸⁾.

وخصوصا وأن المرحلة السابقة التي عاشتها الجزائر أثبتت، بما لا يترك مجالا للشك أن الخلل الأساسي يكمن في المنظومة التربوية بمعنى عدم ربط المدرسة الجزائرية بالواقع الذي توجد فيه، وكذا فقدان التوازن في مجال تعميم

التعليم على المستوى الوطني، فالجزائر بعدد سكانها ومساحتها الشاسعة ومناطقها الكثيرة وتحدياتها المختلفة، يفرض عليها انتهاز سياسة تعليمية جديدة تستجيب للمرحلة الراهنة التي تعيشها.

إذا كان لابد من البحث عن جميع الوسائل الكفيلة بدفع القطاع نحو تحقيق أهداف المجتمع حتى لا تحدث القطيعة بين الدولة ومؤسساتها وأفراد المجتمع بكل فئاته ومستوياته.

وتطبيقا لكل هذا حددت الأمرية⁽²⁹⁾، الصادرة عن وزارة التربية الوطنية المنظمة للإصلاح الجديد للمنظومة التربوية، من حيث اتجاهاتها ومبادئها ومضامينها ومناهجها، فمن بين ما جاء فيها تركيزها على:

1- الاهتمام بالإنسان وذلك بوضع إستراتيجية تربوية شاملة، يكون الإنسان محورها و أدواتها، باعتباره مركز الحركة الاجتماعية.

فتتمية الشخصية السليمة والاهتمام بجميع جوانبها شرط أساسي لتحقيق منظومة تربوية سليمة ومتوازنة حتى تؤدي دورا إيجابيا في المجتمع، أي أن المدرسة مطالبة بالمحافظة على الانتماء الثقافي والحضاري للطفل، في الوقت نفسه تحقيق القدرة على التمازج الإيجابي مع الفكر العالمي.

2- الاهتمام بالبيئة الاجتماعية، وذلك بإعداد الإنسان القوي القادر على المشاركة الإيجابية في التنمية، فالوسط البيئي والاجتماعي يعتبر من بين المصادر والمرجعيات الأساسية لبناء منظومة تربوية سليمة، حتى تستجيب لحاجات الفرد والمجتمع معا، وتعمل على إثراء هذا المحيط في الوسط المدرسي قصد التدرب على الحياة كممارسة وخبرة ووظيفة، ومن ذلك يقول جون ديوي " على أن المدرسة مثل نظام الحياة الاجتماعية بمعنى أن الطفل يكتسب كل شيء من المدرسة كالعادات والعلوم فإذا وافقت المدرسة في ذلك فإن المجتمع هو أكبر مستفيد" (30).

wondershare

ومعنى ذلك أن النموذج التربوي ينبغي أن ينسجم والاختيارات الجوهرية للبلاد، فالحديث هنا عن ضرورة ربط المعارف العلمية والفكرية، بالأسس الجماعية للإنتاج الاقتصادي وهو ما يسمى في تلك المرحلة بالنموذج التربوي المنتج، فالجزائر بحاجة إلى كل الطاقات البشرية لمساعدتها على تحقيق الأهداف المسطرة خلال هذه الفترة والمدرسة كمؤسسة اجتماعية حيوية مطالبة بتكوين العناصر المنتجة لا المستهلكة فقط .

وهذا لتحقيق متطلبات وحاجيات المجتمع الزراعية والصناعية، تماشيا مع أسس بناء المجتمع الاشتراكي بكل أهدافه وتطلعاته.

ويعتبر تطبيق وتعميم المدرسة الأساسية في بداية الثمانينات أساس عملية إصلاح التعليم والذي عرف تطورا في بداية التسعينات بإدراج نظام المدرسة الأساسية المندمجة التي أرست معايير جديدة للانتقال والتوجيه ومراجعة شعب التعليم الثانوي والعام والتقني وفي تحديث برامج التكوين بالمعاهد التكنولوجية للتربية وإدخال الإنجليزية في بداية الطور الثاني من التعليم الأساسي وتخفيف البرامج التعليمية⁽³¹⁾ .

فعلى مستوى التقني المدرسي فإن القطاع تراكت لديه منذ سنوات عديدة لاسيما بعد صدور الأمر رقم 76 - 35 المؤرخة في 16 أفريل 1976 نصوص من طبيعة مختلفة ومن مستويات مختلفة كذلك⁽³²⁾ فتم تنظيم المسار في التعليم الأساسي في شكل ثلاثة أطوار هي⁽³³⁾ .

- الطور القاعدي (الطور الأول) من السنة الأولى إلى الثالثة .
 - طور الإيقاظ (الطور الثاني) من السنة الرابعة إلى السادسة .
 - طور التوجيه (الطور الثالث) من السنة السابعة إلى التاسعة .
- بالنسبة للبرامج ورغم وضعها في ظرف زمني قصير وبصفة تدريجية سنة بعد سنة وطور بعد طور ابتداء من 1981/1890 إلا أنه لم يدخل عليها أي تعديل أو تطوير باستثناء بعض التعديلات الطفيفة.

بالرغم أن البرامج وضعت في غياب المختصين إلا أنها ترجمت إلى حد ما احتياجات القطاع وتطلعات المجتمع الجزائري رغم ظهور النقائص فيها سواء في الجانب البنائي والمنهجي أو في جانب المضمون المعرفي والمهاري⁽³⁴⁾.

كما أن المرسوم رقم 76 - 72 الصادر في 16 أبريل 1976 المتضمن تطبيق التدابير المترتبة عن الأمر رقم 76 - 35 الصادر في 16 أبريل 1976 قد حدد تنظيم تسيير مؤسسات التعليم الثانوي، وبعد عشرين من نشر النصوص القانونية المنظمة لهذا الصف من التعليم الثانوي وبعد اتخاذ بعض الإجراءات التي كانت تهدف إلى إعادة تنظيم التعليم الثانوي، تم التخلي في نهاية الثمانينات عن بعض الشعب منها شعب العلوم الإسلامية، تعدد فروع التعليم التقني، الشعب الإجبارية، الشعب التقنية، وتم إعادة هيكلة التعليم الثانوي أثناء السنة الدراسية 1991/1992 بعد تنصيب الجذوع المشتركة للسنة الأولى ثانوي كالتالي : - جذع مشترك علوم إنسانية .

- جذع مشترك علوم تكنولوجيا أ و ب .

وتمت ترقيةهم في سنة 1992 - 1993 إلى ثلاثة جذوع مشتركة هي :

- جذع مشترك علوم إنسانية

- جذع مشترك علوم

- جذع مشترك تكنولوجيا .

غير أننا إذا حاولنا التمعن في هذا التطور الذي شهده التعليم الثانوي نجد ترقيعات أكثر مما هو إصلاح أو تغيير جذري كما ينص عليه الأمر الرئاسي 76 - 35 المؤرخ في 16 أبريل 1976 وكانت التغيرات التي تطرأ عليه "محاولات لا تطبيق ما جاء به الأمر الرئاسي ولكن استجابة لما كانت تمليه أو يخلص إليه اجتهاد الوزير". وأكبر دليل على ذلك أنه "كانت محاولة سنة 1991 لتطبيق الهيكلة التي أقرها الأمر الرئاسي ولكن ضغوطات سياسية وحملات إعلامية مكثفة فرضت

التراجع عن ذلك بحجة أن تلك الهيكلية كانت تتناقض -مبدأ تكافؤ الفرص- ومن حيث أنها توجه بعض التلاميذ إلى البكالوريا فالجامعة وتوجه البعض الآخر بواسطة التعليم التأهيلي إلى الحياة، فكان هذا التعليم -في نظرهم ذا سرعتين ووقع التراجع بعد سنة من التطبيق دون تقويم ولا دراسة نتائج وعاد الأمر إلى ما كان عليه سابقا مع بعض التعديل في الشعب وتطبيق نظام الجذوع المشتركة في السنة الأولى .

أما على المستوى هيكلية الإدارة و تنظيمها نجد أن التعليم الأساسي والثانوي جمع مرة مع التكوين المهني ضمن وزارة التربية والتكوين (1986-1989) ومرة مع التعليم العالي والبحث العلمي ضمن وزارة التربية (1992-1993) . ويتميز التنظيم الحالي لوزارة التربية حسب المرسوم رقم 94 - 266 المؤرخ في 06 سبتمبر 1994 بإحداث مديرية للتعليم الثانوي تقني بهدف التكفل بهذا النمط من التعليم .



wondershare™

PDF Editor

جدول رقم (2) يبين عدد المعلمين في قطاع التربية لسنة 2000 - 2003.

عدد المعلمين ط 1 وط 2	2000	2003
أساسي		
عدد المعلمين في ط 1 وط 2	% 46,64 - 169559	% 48,63 - 167529
أساسي منهم نساء		
عدد المعلمين في ط 3	% 43,64 - 102137	% 51,24 - 104329
أساسي منهم نساء		
عدد الأساتذة في التعليم الثانوي	% 43,64 - 55588	% 46,06 - 57747
منهم نساء		
المجموع منهم نسائي	% 47,20 - 154507	% 46,01 - 161523

التعليق:

نستنتج أن الاهتمام بالتعليم منذ الاستقلال قد ظهرت نتائجه و المتمثلة في الزيادة في عدد المعلمين في مختلف المراحل الدراسية حيث أن جزارة التعليم ومجانيته أدت إلى تعليم فئة هائلة كإطارات مسيرة للنظم الاجتماعية المختلفة في البلاد .

جدول رقم (3) : تطور عدد التلاميذ من 1962 إلى 2007 (35) .

السنوات	عدد المتدربين (مليون)
1967	10503.808
1986	5.304.680
1992	60616.433
2007	8.000.000

يمثل هذا الجدول إحصائيات تطور عدد الأطفال المتدربين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ في بداية سنوات الاستقلال لم يتجاوز عدد التلاميذ المليون والنصف مليون متدرب يعود ذلك إلى السياسة العنصرية الاستعمارية الفرنسية بحرمان أطفال الجزائر من التمدريس مما أثر سلبا على نسبة المتدربين بعد الاستقلال وكانت نسب الأمية جد مرتفعة إضافة إلى انعدام المؤسسات والمنشآت التربوية، ولكن مع مرور الزمن، نلاحظ أن عدد المتدربين بدأ يتضاعف ليبلغ ذروته في 2007 بأكثر من ثمانية ملايين متدرب ويرجع ذلك إلى السياسة

التعليمية الرشيدة التي اعتمدتها الدولة، والمتمثلة في إقرار ديمقراطية التعليم وتعميمه على الجميع .

- وإقرار مجانية التعليم وإجبارية لكل أطفال الجزائر .

- تقريب المؤسسات التربوية من المواطنين ببناء المدارس والمتوسّطات والثانويات في كل مناطق ونواحي الجزائر المدن، الريف، القرية، الصحراء... إلخ .

- وضع برامج تكوينية للمعلمين والمدرسين بجلب الإطارات والخبرات الأجنبية .

- ترقية اللغة العربية وتعميمها في كل المناهج الدراسية وعلى مستوى الإدارات.

- اهتمام الدولة بالتعليم العالي ببناء الجامعات وتشجيع البحث العلمي وإرسال بعثات إلى الخارج.

- التكفل التام للدولة بالنواحي المادية بالتلميذ أو الطالب مثل: منح التمدريس، الإطعام المجاني النقل المجاني، والذي نتج عنه:

- زيادة عدد المتدربين الذي بلغ أكثر من ثمانية ملايين تلميذ إلى غاية سنة 2008 .

.. - تراجع نسبة الأمية و انخفاضها بشكل كبير ، أصبحت أقل من 30 %.

- بروز الإطارات الشابة الجزائرية و تفوقها إذ يبلغ عدد المتخرجين سنويا من الجامعات بأكثر من نصف مليون متخرج .

قائمة المراجع :

1- حسن مصطفى وآخرون، اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية. القاهرة:

مكتبة لأنجلو المصرية، ص ص 219 ، 223 .

2- Bireaud (A) , Méthode pédagogique dans l'enseignement supérieur. paris :édition d'organisation , 1990 , p 44

3- محمد أيت موحى و آخرون، التدريس الهادف؛ المدرس والتلاميذ أيت علاقة. الجزائر: دار الخطابة للطباعة والنشر، ط 3، 1991، ص 12.

- 4- محمد الدريج، التدريس الهادف. البلدية، قصر الكتاب، 2000، ص 72 .
- 5- نفس المرجع، ص 288 .
- 6- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع. (تر: عبد الصبور شاهين)، دمشق، دار الفكر 1986، ص 17.
- 7- عامر مصباح، خصائص القيادة عند الرسول(ص). الجزائر: دار هومة 2003، ص 96.
- 8- إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، بيروت: دار الجيل، ط 2، 1996 ص 108 .
- 9- نفس المرجع، ص 108 .
- 10- عرفات عبد العزيز سليمان، إستراتيجية الإدارة. القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، ط 1، 1978، ص 307 .
- 11 - تيسير الدويك و اخرون ، أسس الادار التربوية و المدرسية، و الإشراف التربوي ، عمان دار الفكر للنشر و التوزيع.د.ت، ص 90 .
- 12 - نفس المرجع ، ص 108 .
- 13 - نفس المرجع ، ص 108 .
- 14 - عبد الرحمان بن سالم، التشريع المدرسي. الجزائر: مطبعة عمار قرفي ط1994،2، ص 21 .
- 15- نفس المرجع، ص 22 .
- 16 - الطاهر زرهزني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال الجزائر. دار موفم للنشر، 1993، ص 42 .
- 17- نفس المرجع، ص 42 .
- 18 - نفس المرجع، ص 42 .

19 - ministère de l'éducation algérienne information statistique
Alger, sous direction des statistiques , 1979 , p 20 .

- 20 - أحمد مرسللي : مفهوم الاشتراكية و التجربة التنموية الجزائرية. دراسة تحليلية لخطاب لرئيس بومدين، 1965 ان 1978، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، معهد الإعلام، 1994 ص 40
- 21 - الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 45 .
- 22 - منصور حسين، يوسف خليل، التعليم الأساسي مفاهيمه مبادئه تطبيقاته. مصر: مكتبة غريب، د . ت، ص 18 .
- 23 - الجريدة الرسمية، عدد 33، الجزائر، المؤرخ في 16 أفريل 1976.
- 24 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق 1976، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، ص 269.
- 25 - نفس المرجع ، ص 269 .
- 26 - نفس المرجع ، ص 97 .
- 27- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود السنوات العشر، 1965-1975، الجزائر: المطبعة الشعبية للجيش، د . ت ، ص 242 .
- 28- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1976، ص 87.
- 29- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 16 أفريل 1976.
- 30- جون ديوي، المدرسة والمجتمع. (تر: أحمد حسن الرحيم)، بيروت، دار المكتبة للطباعة والنشر، 1964، ص 75.
- 31- المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، ملخص الوثيقة القاعدية، ص 10.
- 32- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الأعلى للتربية، التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية والتكوين 1998، ص 42 .
- 33- عرض وزير التربية الوطنية حول المنظومة التربوية، ص 19 .
- 34- بوشريط عبد الكريم، المفيد في التاريخ الجزائر، دار المفيد، 2007، ص 35.



wondershare™

PDF Editor